افتتاحية

في خريف ١٩٦١ (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١)، خرجت خفافيش الفرقة تحت ستائر الليل الدمشقي المفعم بروائح سبتمبرية، لتسدّد طعنة الانفصال إلى دولة الوحدة المصرية ـ السورية، وبعدها بتسع سنوات في الليلة ذاتها رحل جمال عبد الناصر (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠).

بعدها بأربعين عاماً تتشبّع مغارب الأفق العربي، بلون دموي ذبيح ينذر بانفصال جنوب وادي النيل ليتوّج كل الأطماع والمؤامرات التي حيكت ضد الشمال، ويحمل كل خفايا المؤامرات والأطماع ضد الشمال الذي نام عقوداً ليستيقظ من سبات أهل الكهف.

النيل في خطر، والنفط في خطر، وتهديدات الأمن القومي، بكل تنويعاتها، تفصح عن نفسها في غير استحياء. هناك العراق، وهناك الصحراء المغربية، وهناك فلسطين السليبة... أين الظلّ يا إلهي؟ اكتبوا إلينا، ارسموا لنا الطريق، هندسوا المستقبل العربي، فإننا قوم يتربّصون بنا.

رئيس التحرير
محمد سمير مصطفى
samirmoustafa@hotmail.com.

التنمية المعتمدة على الذات:
من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة

الغوث ولد الطالب جدو

رئيس قسم التسيير في كلية العلوم القانونية والاقتصادية،
جامعة نواكشوط.

سعدبوه ولد سيداتي(*)

باحث في العلوم الاقتصادية، جامعة نواكشوط.
sidaty_saad@yahoo.com

مقدمة

يمثل مفهوم التنمية المعتمدة على الذات أحد أهم المفاهيم التي قفزت بسرعة إلى السطح، وفرضت نفسها على الملتقيات الدولية ومراكز البحوث الجامعية، بعد أن اعتلّ الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم. فمن جهة، نسفت هذه الأزمة الكثير من الأفكار والسياسات التي كانت تعدّ من المسلّمات اليقينيات، وشكّكت من جهة أخرى في النظام الاقتصادي بمجمله، فكراً وممارسة. وقد دفعت حالة الارتباك والذهول هذه إلى استدعاء كلّ ما من شأنه أن يساهم في الخروج من المأزق، خصوصاً بعد أن غابت أو كادت الحساسيات الأيديولوجية (رأسمالية، واشتراكية). وإن كان استدعاء التنمية المعتمدة على الذات لا يعني بالضرورة استدعاء السياق الاقتصادي والسياسي والفكري الذي نشأت فيه، إلا أن ظلال هذا السياق ستظلّ حاضرة، بشكل أو بآخر، مضيفة إلى تعقيدات الواقع الاقتصادي وأبعاده المختلفة، المتّسمة بظاهرة العولمة (الكوكبة)، تراكمات الماضي التي لم تصفّ حتّى الآن. وقد ساهمت في إنتاج هذه التراكمات الحساسية الأيديولوجية والضبابية الفكرية التي خيّمت على مفاهيم التنمية ونعوتها.

ولعل أهم ما يميّز مفهوم التنمية المعتمدة على الذات من غيره من مفاهيم واستراتيجيات التنمية الفهم المغبوش الذي لحقه بفعل التجاذبات التي كانت تطبع الفترة التي ظهر فيها، حيث اعتبره البعض تقوقعاً على الذات وانعزالاً عن العالم، ورأى فيه البعض الآخر مجرد نسخة «مهذّبة» من الطرح الماركسي. أما تناوله، كمفهوم جديد، تعتمد فيه التنمية على الذات، ويؤدي فيه الشركاء، من دول وشركات وأفراد، دور الظهير، لا البديل، لأهداف التنمية ووسائلها، بعيداً عن مظاهر التبعية أو الانبتات، فلم يجد ما يستحقه من اهتمام.

فقد طغت هموم وموضوعات جديدة على النقاشات الفكرية، وتراجعت أسئلة التنمية إلى مواقع متأخرة على سلّم الاهتمامات، وانزاح مركز ثقل الدراسات إلى نظريات النمو الاقتصادي الداخلي التي سترث مع رومير في العام ١٩٨٦ اقتصاد التنمية عموماً، حيث تجاوزت هذه النظريات التحليل النيوكلاسيكي السولوي (نسبة إلى سولو في العام ١٩٥٦) الذي يصف النمو، ولكن لا يفسّره، بل يعتبره منّة من السماء، إلى اعتماد ميكانيزمات اقتصادية داخلية لحثّ النمو المستديم، مثل رأس المال البشري، والإنفاق العمومي، والابتكار التكنولوجي، وتقسيم العمل، وهي عوامل قد سبق تناولها، وإن بأسلوب غير منمذج من طرف آدم سميث وغيره من أقطاب المدرسة الكلاسيكية، ويمكن تفسير تداخل الكمّي والنوعي (الخارجيات) في هذه النظريات الحديثة، وإعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي، بأنه عودة جديدة، وبقوة هذه المرة، لنظريات التنمية، ولكن بثوب جديد على مقاس التنمية المعتمدة على الذات.

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مفهوم التنمية المعتمدة على الذات ومقوّماتها وحظوظها في التطبيق والممارسة، وذلك في سياقين اثنين: السياق **الأوّل** يتمثل في محاولات «التملّص» من التبعية في الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات من القرن المنصرم، أما **الثاني** فيتناول تحديات العولمة، وإمكانية التلطيف من آثارها السلبية، واغتنام الفرص التي توفرها.

أولاً: التنمية المعتمدة على الذات وسيلة للتخلص من التبعية

يعود ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية، لأول مرة، إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، في إطار التوجّه الدولي الرامي إلى إعادة إعمار الدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب، وتمكين المستعمرات التي بدأت تتجه حثيثاً نحو نيل الاستقلال من بناء اقتصاداتها التقليدية على أسس جديدة. وإذا كان الشقّ الأوّل المتعلق بإعادة الإعمار قد تكفّل به مخطّط مارشال، ولم يطرح أي إشكال يذكر، إلا أن الجانب المتعلق بالنوع الثاني من الدول التي ستصنّف لاحقاً تحت يافطة الدول المتخلفة أو الفقيرة أو النامية أو السائرة في طريق النمو أو دول العالم الثالث، ظلّ عصيّاً على الحلّ. فلم تتمكّن هذه الدول من افتكاك مواطنيها من براثن التخلّف أو بعث مشاريع اقتصادية من شأنها أن تعزّز وتستكمل الاستقلال السياسي. وتفسر هذه الإخفاقات المتكرّرة تناسل المخطّطات والاستراتيجيات التنموية التي تمّ اعتمادها من طرف الدول المعنية، كما أفضت إلى ظهور فرع خاص من فروع علم الاقتصاد (اقتصادات التنمية) مهدَّى أساساً لهذه الإشكالية.

إن تتبع هذا الفكر التنموي وممارساته تكشف أكثر من حقيقة، فالتنمية كمفهوم، وهي مدار البحث، ظلّت موضوع خلاف كبير، ولم يرسُ البحث فيها على تعريف «جامع» «مانع»، إذا استعرنا العبارة الفلسفية الشائعة، بل إنّها عرفت تغيّراً كبيراً عبر الزمن لم يعد معه استخدام مصطلح «التنمية» معبّراً عن المعنى أو الحمولة نفسهما. كما إنَّ انقسام العالم إلى قطبين كبيرين: رأسمالي واشتراكي، وما أدى إليه هذا الاستقطاب المحموم من تقليص لسقف «الحرية» الفكرية والموضوعية العلمية في البحث، لم يترك لمحاولات البحث عن بدائل، تأخذ من هذا الطرح أو ذاك، فرصة كبيرة من النجاح، أو تتجاوزهما معاً (روح باندونغ)، خصوصاً إذا كانت هذه المحاولات قادمة من الأطراف.

وتعتبر مدرسة التبعية من أبرز المحاولات الجادّة التي اعتمدت في تأسيس طرحها على منهج علمي يجمع، من جهة، بين بناء المؤشرات البسيطة والمركّبة لقياس التبعية، ومن جهة أخرى استخدام أدوات التحليل التاريخي والسوسيو ـ ثقافي. ويرى أنصار هذه المدرسة أن التبعية، بمختلف تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، تمثل معيقاً، بل مانعاً رئيسياً، للتنمية يتعيّن كسره. ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد استراتيجيا تنموية معتمدة على الذات، قادرة على التحديد الدقيق بين أطراف المجال (الممكن، والمستحيل).

١ ـ التنمية المعتمدة على الذات: إشكالية المفهوم

يعتبر بول باران من الرواد الأوائل في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات، كشرط ضروري لكسر التبعية والخروج من مصيدة التخلّف. وقد تعمّق هذا المفهوم أكثر فأكثر على يد العديد من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية والوطن العربي أساساً، لعل من أبرزهم في المنطقة العربية: سمير أمين، وإسماعيل صبري عبد الله، ومحمّد محمود الإمام[1]، ومحمود

(١) محمد محمود الإمام [وآخرون]، **الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٩٨).

عبد الفضيل، ومطانيوس حبيب، وعزام محجوب، ورمزي زكي، وإبراهيم العيسوي، وعلي نصار، وغيرهم.

وتنطلق الفكرة الرئيسيّة لهذه النظرية من ضرورة تحديد مفهوم الاعتماد على الذات أو الاستقلال، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحديد ما يمكن اعتباره اعتماداً على الغير أو تبعية.

يرى سمير أمين[٢] أن الاعتماد على الذات لا يعني مطلقاً الأوتاركية، وإنما إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي الذي يتطلب الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، وعلى تمركز الفائض المالي، والسوق المحلية، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا. وقد فشلت معظم دول العالم الثالث في تحقيق هذا التراكم، بعدما تنازلت عن تنفيذ مشاريعها الوطنية لصالح مجموعات اقتصادية وسياسية أدت دور الجسر والخادم لمصالح الدول المتقدمة. وقد أدى تركيز هذه المجموعات على القطاعات التصديرية، المتعلّقة أساساً باستغلال الموارد الطبيعية، إلى ميلاد اقتصاد مزدوج يتعايش فيه قطاع تقليدي ما قبل رأسمالي، وقطاع حديث يستخدم وسائل وتقنيات جديدة، قلّما تؤدي إلى تساقطات (Trickledown) على بقية مكوّنات الاقتصاد الوطني. وقد دفعت هذه الوضعية بفرانك إلى توصيف الوضع التنموي في دول العالم الثالث، بعبارته القوية والمشهورة: «تنمية التخلف»، حيث تبخّرت آمال هذه الشعوب في تحقيق الرفاهية، وانسدّت كلّ الاستراتيجيات الرامية إلى بعث تنمية حقيقية. هذا الانسداد يعود أساساً، بحسب رمزي زكي[٣]، إلى عجز الدول المعنية عن كسر اتجاه العملية التاريخية للتخلّف على نحو يدفع هذه الدول إلى تحطيم طرق التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق التنمية المستقلة. ولكي يتم تحقيق ذلك، يتطلب الأمر، بحسب رمزي زكي[٤] وآخرين، أن تصاغ جهود التنمية وأهدافها بعناية كاملة، وأن تنصاع برامج الإنتاج والاستثمار لتحقيق هذه الأهداف، بشكل يضمن توسيع السوق المحلي والتعبئة الرشيدة والقصوى للموارد البشرية والمالية الوطنية، والتعامل الحذر مع رأس المال الأجنبي وتوجيهه في خدمة التنمية، إذا تطلبت التنمية استقدامه: «لا نخرج من البيت إلا إذا استدعى الأمر ذلك». في الاتجاه نفسه تقريباً، يذهب يوسف صايغ، حيث يرى ضرورة توسيع الطلب المحلي على المنتجات من خلال تغيير نمط توزيع الدخل، والسيطرة على الفائض الاقتصادي، وكذلك أهمية إحداث تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية.

إن مطالعة المؤلّفات حول التنمية المستقلة تمكّن من رصد العديد من الاقتراحات والتصوّرات التي، وإن تقاسمت الهدف نفسه، إلا أنّها تتفاوت في الأوزان التي تمنحها للتعامل مع الخارج. ويعتبر هذا الاختلاف أمراً طبيعياً، ما دام السؤال ينتمي إلى ميدان «الينبغيات» أو الاقتصاد النمطي (Economie normative)، حيث يكون اختلاف، بل تعارض، المقترحات بين الاقتصاديين أمراً وارداً جداً.

وبشكل عام، يمكن أن نميّز بين نوعين من استراتيجيات التنمية الاقتصادية لم يكلّلا

(٢) سمير أمين، **بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١).
(٣) رمزي زكي، **فكر الأزمة: دراسة في أزمة الاقتصاد والفكر التنموي الغربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧).
(٤) المصدر نفسه.

بالنجاح: النوع **الأول** يرى أن السبيل إلى تحقيق التنمية المستقلة يستدعي فكّ الارتباط أو التحجيم إلى أبعد الحدود من التعامل مع الخارج. لهذا السبب، تنامت سياسات الحماية والتأميم والتدخل «السافر» للدولة في الأنشطة الإنتاجية. وقد أفلست المخطّطات التنموية المعتمدة على هذا الطرح، حيث لم تدفع الحماية إلا إلى الحاجة إلى المزيد من الحماية، ولم يتطور النسيج الصناعي بشكل يسمح بتلبية حاجات التنمية ومواجهة المنافسة.

أما النوع **الثاني** من الاستراتيجيات، فيرى أصحابه أن التبادل التجاري ضروري وحتمي، وأنه هو الطريق السالك إلى تحقيق التنمية. وقد مُني هذا الطرح على وجاهة العديد من أفكاره بالفشل، حيث لم تتحمّل الاقتصادات المعنية حدّة الصدمات الخارجية، فتدهورت معدلات مبادلاتها، ووقعت في فخّ المديونية، وتأثرت سلباً بآثار التخصّص والنمو المفقر (المرض الهولندي).

نظراً إلى عجز هذه الاستراتيجيات عن تحقيق التنمية، تعدّدت المحاولات والمراجعات التي انصبّت في الأساس على ضبط المفهوم وتحديده بشكل أكثر دقة، حيث تمّ بناء العديد من المؤشرات البسيطة والمركّبة لقياس التبعية، وبالتالي اختيار السياسات الأكثر فعالية، والأكثر انسجاماً، مع مقتضيات الاستهداف. لكن هذه التحسينات، على أهميتها، لم تأت بنتيجة معنوية، وإنما كشفت أصل المشكل الذي يتعلق أساساً بإشكال نظري يمسّ الأسس والمنطلقات قبل الأداء والقياسات.

٢ ـ حصاد التنمية المعتمدة على الذات: فشل أم إفشال؟

لا نكاد اليوم نذكر مثالاً واحداً لتنمية ناجحة معتمدة على الذات بالمقاييس والمحدّدات التي سبق ذكرها، بل يمكن أن نذهب أبعد من ذلك لنقول إن الجهود التي تضافرت في السبعينيّات من القرن العشرين، من قبيل تشكيل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، واتفاقيات لومي بين المجموعة الأوروبية في تلك الفترة ودول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (UE - ACP)، أصيبت بانتكاسة حقيقية، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن أسباب هذا الفشل، وهذا التراجع: هل هو عائد إلى نقص في الاستراتيجيا ذاتها أم هو عائد إلى عوامل خارجية، لم تترك لهذا الخيار التنموي فرصة للتنفيذ في الظروف العادية؟ بكلمة واحدة: هل فشلت التنمية المعتمدة على الذات أم أفشلت؟

في الواقع، يمكن القول مع قليل من المجازفة إن المسؤولية في الإخفاق مشتركة. فمن جهة تحمل الصياغات النظرية للتنمية المعتمدة على الذات بذور فشلها، حيث تنطوي على عيوب ونقائص بنيوية تتجاوز التماسك على مستوى الأفكار إلى القابلية للتطبيق والترجمة، إلى مخطّطات وسياسات ميدانية عملية من جهة أخرى، تضافرت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية، لتشكّل مصدّات وستائر كثيفة أمام اعتماد هذه الاستراتيجيا، والسعي إلى إجهاضها، إذا قيّض لها أن تجد أرضية للتطبيق.

أ ـ العوامل الذاتية

تشترك التنمية المعتمدة على الذات مع باقي استراتيجيات التنمية في صفتين أساسيتين، إليهما يعزى فشل هذه الاستراتيجيات:

الصفة **الأولى** غياب النمذجة الرياضية، حيث اقتصرت الصياغات النظرية على تحاليل عامة ومتداخلة وغائمة، يصعب ترجمتها على أرض الواقع، ويتعذّر تمييز وتقويم الآثار المترتبة عليها. إن اعتماد نماذج رياضية نظرية زوّد الفكر الاقتصادي الحديث بالصياغات المتماسكة، والاستدلالات الدقيقة، والنتائج المقيسة، كما مكّن أيضاً من القيام بالمقارنات الدولية على نطاق واسع، وذلك باعتماد أدوات قياس وتقويم موحّدة وصلبة.

أما الصفة **الثانية** التي يعود إليها فشل أو غياب تجارب ناجحة للتنمية المعتمدة على الذات، فتعود في نظرنا إلى غياب الحدود الفاصلة لدى منظّري هذه الاستراتيجيا بين علم الاقتصاد والعلوم الإنسانية الأخرى. فالظاهرة الاقتصادية، بطبيعتها، ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها العديد من العوامل التي تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة، لكن الاعتبارات المنهجية تقتضي أن يتمّ تناولها بأدوات وبنظرة الاقتصادي، على أن يتمّ تثبيت العوامل الأخرى أو حصرها في متغيّر مركّب (Variable composite) حتّى يتم فهمها بشكل جيد. وهذا ما لم يحدث مع الكتابات الأولى عن استراتيجية التنمية التي راوح التحليل فيها بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع والأخلاق... الخ.

يُضاف إلى هاتين الصفتين اللتين تشترك فيهما استراتيجيات التنمية عموماً، عوامل أخرى تنفرد بها استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات، حيث ظلّ الحدّ الفاصل بين الاستقلال والاستغلال (أي التبعية) غير مضبوط بالشكل المطلوب، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإنزال الاستراتيجيا من المستوى النظري إلى التطبيق العملي.

ويذهب سمير أمين إلى أن مفهوم التبعية، إضافة إلى ما يعتريه من ضبابية وغموض، اقتصر على استخدام أدوات تحليل وصفي لا تنفذ إلى عمق القضايا والمشاكل المطروحة، وبالتالي لا يتوصل التحليل، باعتمادها، إلى حلول ناجعة.

ب ـ العوامل الموضوعية

لم تلق المحاولات العديدة الساعية إلى بلورة تصوّر مركزي جديد للتنمية ترحيباً من النظام العالمي. فقد تكالبت العديد من القوى الداخلية والخارجية لمنع قيام تنمية معتمدة على الذات تفتكّ القرار الوطني من هيمنة القوى الخارجية وعملائها في الداخل. وقد أدى الدعم الذي حظيت به بعض هذه التجارب من طرف الاتحاد السوفياتي إلى التباس أيديولوجي غذّته القوى المناهضة للتوجّه الجديد، وحالت دون احتضانه بالشكل المطلوب من لدن القوى المتطلعة إلى الحرية والاستقلال الحقيقيَيْن.

لقد عمدت القوى الرأسمالية إلى استخدام جميع الوسائل الممكنة لتثني دول «الأطراف» المتشبّثة بهذا الخيار؛ خيار الاعتماد على النفس، عن المضي قدماً في تنفيذ برامجها ومشاريعها التنموية المنبثقة من الداخل، تصميماً وتخطيطاً وتمويلاً وأهدافاً. لقد تراوحت هذه الوسائل والأساليب بين وأد التجارب الجادة في مهدها، حتّى لا ترى النور، ومحاصرة المشاريع الرائدة التي استعصت على الوأد، والتضييق عليها لإفشالها، كما حصل مع بناء السد العالي في مصر أيام جمال عبد الناصر، وغيرها كثير في أمريكا اللاتينية وآسيا. بفعل هذه الاعتراضات، تراجعت

مشاريع التنمية المعتمدة على الذات، لا على مستوى الدول فقط، وإنما على مستوى التكتلات والتجمّعات القائمة على توحيد الجهود، وتناغم السياسات، وتعظيم المنافع المشتركة، في إطار ما يعرف بالاعتماد الجماعي على الذات. لقد وصل الأمر في محاصرة بعض التجارب الواعدة إلى حدّ استخدام القوة المسلحة ضدها حتّى لا تقوم لها قائمة.

إضافة إلى العوامل السالفة الذكر، يمكن القول أيضاً إن بعض الدول، رغم توفر الإرادة السياسية، تفتقد الشروط الضرورية لقيام تنمية مستقلة معتمدة على الذات، سواء تعلّق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو المالية، أو بالموقع الاستراتيجي، وحجم السوق، وتنوّع البنيات الإنتاجية. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، يبقى مستقبل التنمية في الدول الصغيرة اقتصادياً (ذات الاقتصادات المجهرية) مربوطاً بقدرتها على الدخول في شراكة حقيقية مع محيطها الطبيعي ـ الذات الجماعية ـ حيث تتنادى الأجزاء إلى بعضها.

على العموم، يمكن القول إن التنمية المعتمدة على الذات قد تراجعت، ولو إلى حين، أمام التحديات والضغوط الدولية القوية، ولم تتمكّن من القضاء على التبعية أو على الأقل توجيه مسارها بشكل يضمن مصالح مختلف الأطراف (Win-win Situation). فهل تنجح اليوم بعد أن تبدّل العديد من المعطيات في مواجهة الآثار السلبية للعولمة، وتعظيم المنافع التي تتيحها؟

ثانياً: التنمية المعتمدة على الذات وسيلة للتأقلم مع العولمة

شهدت حقبة التسعينيّات من القرن العشرين أحداثاً عظيمة غيّرت بشكل جذري محدّدات ومعطيات النظام الدولي بمختلف أبعاده، مؤذّنة بدخول عصر جديد.

فقد أدى تحطّم جدار برلين، وتفكّك الاتحاد السوفياتي، واختفاء أحلافه العسكرية والاقتصادية، وانتهاء الحرب الباردة، إلى تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، والتسليم بمبادئ الليبرالية والديمقراطية التي كان يبشّر بها النظام الرأسمالي، مما دفع بفوكوياما إلى إصدار كتابه الذائع الصيت: **نهاية التاريخ**.

بيد أن تسارع الأحداث ومسار التشكّل، الذي عرفه النظام الجديد، قد يدفعنا إلى تجاوز هذه النظرة التبسيطية الاختزالية لموضوع معقّد ومتعدد الأبعاد، بل قد نذهب أبعد من ذلك لنحكم بنهاية الجغرافيا، لا نهاية التاريخ، كما تصوّر فوكوياما. فقد أدى تسارع وتيرة العولمة، وما انجرّ عنها من اتّساع نطاق التبادل التجاري، وسرعة انتقال رؤوس الأموال، وتقدّم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلى جعل العالم قرية واحدة تنعدم فيها على الأقل الحدود والفواصل المادية.

لقد أدى هذا التقارب غير المسبوق بين مختلف سكّان المعمورة إلى الإحساس بالهوة السحيقة التي تفصل الدول المتقدمة التي تنعم شعوبها بالرفاهية وجودة الحياة، والدول المتخلّفة التي تعاني ساكنتها الفقر والبطالة والأمية. وقد دفع هذا الإحساس إلى طرح سؤال التنمية من جديد، وبشكل ضاغط وقوي.

لقد وصلت استراتيجيات التنمية، التي اعتمدت في ظلّ الاستقطاب الحاد بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، إلى طريق مسدود، ولم تتمكن الدول النامية من الخروج من مصيدة

التخلّف التي لا تكاد تخرج منها إلا لتعود إليها. واليوم، تتطلع هذه الدول في ظلّ المعطيات الجديدة إلى تحقيق ما عجزت عنه في السابق، وخصوصاً أن الكثير من المعطيات قد تبدّل بشكل كامل، فلم تعد الاستثمارات الأجنبية، على سبيل المثال، موضع توجّس وريبة، وإنما موضع ترحيب ومصدر ثقة واطمئنان، وأصبحت الدول تتبنّى السياسات الكفيلة بجذبها.

موازاة مع هذه التغيّرات العميقة في الاقتصاد العالمي، كان الفكر الاقتصادي أيضاً يشهد مراجعة حقيقية ومحاولة لإعادة التأسيس. فقد أدت ظاهرة الكساد التضخمي، وما ترتب عنها من نتائج إلى هزّ الثقة في النظرية الكينزية وقدرتها على حلّ المشاكل المستجدة. وقد طال الشك مختلف المدارس الفكرية الأخرى، حيث تبيّن أن مبدأ: كلّما كان حضور الدولة أقل، كان ذلك أحسن (Moins d'Etat Mieux d'Etat) لم ينجح أيضاً في النهوض بأعباء ومتطلبات التنمية، وربما بسبب من ذلك يمكن أن نفهم إعادة الاعتبار لدور الدولة، باعتباره محورياً لتحقيق النمو المستديم في إطار ما يعرف بنظريات النمو الداخلي، التي تعتمد مكانيزمات اقتصادية لتفسير النمو في الأمد الطويل.

ونظراً إلى التقاطع الحاصل بين مقوّمات التنمية المعتمدة على الذات ونظريات النمو الحديثة في العديد من النقاط، فهل يمكن اعتبار هذه الأخيرة محتوى وتجسيداً للتنمية المنشودة، وإلي أي مدى يمكن لهذه التنمية أن تحقق التأقلم المطلوب مع مقتضيات العولمة؟

١ ـ التنمية المعتمدة على الذات ونظريات النمو الداخلي

بعد سبات عميق، عادت دراسة النمو الاقتصادي لتتصدّر المؤلّفات والبحوث الماكرو ـ اقتصادية، إذ تمكّن بول رومير[٥] من خلق نقطة انعطاف جديدة في مسار نظريات النمو. فبعد أن كانت النظرية النيوكلاسكية للنمو (النمو الخارجي) تعتبر النمو منّة من السماء، وأن متبقي سولو (Résidu de Solow)[٦] يعود إلى عوامل خارجية لا يمكن تفسيرها، وأن مآل النمو في الأمد الطويل إلى الانعدام، حيث تؤول الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر إذا آلت كميته إلى اللانهاية؛ بعد أن كان هذا هو التحليل السائد، انطلق رومير من توسيع مفهوم رأس المال القابل للتراكم، وأدخل تأثير الخارجيات لمنع الاتجاه المتناقص للإنتاجية الحدّية لرأس المال. وقد تعزّز هذا الاتجاه مع لوكاس[٧]، وبارو[٨]، وغروسمان وهلبمان[٩]، وآغيون،

(٥) Paul M. Romer, «Increasing Returns and Long-Run Growth,» *Journal of Political Economy*, vol. 94 (1986), pp. 1002-1037.

(٦) Robert M. Solow, «A Contribution to the Theory of Economic Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 70 (1956), pp. 65-94.

(٧) Robert E. Lucas, «On the Mechanisms of Economic Development,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 22, no. 1 (1988), pp. 3-42.

(٨) Robert J. Barro, «Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth,» *Journal of Political Economy*, vol. 98 (1990), pp. 103-125.

(٩) Gene M. Grossman and Elhanan Helpman, *Innovation and Growth in the Global Economy* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).

وهويت[١٠]، حيث أدخلوا متغيّرات داخلية في النموذج كفيلة بتوليد النمو في الأمد الطويل.

فقد اعتمد لوكاس على أعمال بيكر (Beker)، وشولتز (Shultz)، وإيزاوا (Uzawa)[١١] الرائدة في مجال نظرية رأس المال البشري، ليقدم مساهمته المهمة في نظريات النمو المتمثلة في استخدام مفهوم موسع لرأس المال يضم، إلى جانب رأس المال المادي، رأس المال البشري الذي يتراكم وفق تكنولوجيا إنتاج مستقلة عن تراكم النمط الأوّل. وقد توصّل هذا النموذج إلى أن تحقيق النمو على الأمد الطويل يتطلب الاستثمار في مجال التعليم، وتدخل الدولة لضمان المنطقة المثلى للموارد لصالح قطاع التعليم، واتّباع السياسات التي تكفل ترقيته وكفاءته. وقد توصل المؤلّف في السياق نفسه إلى أن الدول التي تحقق مستوى مرتفعاً من تراكم رأس المال البشري تكون أكثر أهلية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأكثر قدرة على التأقلم مع الظروف الصعبة، حيث يمكن للدول أن تنهض بسرعة بعد تدمير رأس مالها المادي جراء الحرب مثلاً (نظرية التدارك أو التقارب (Rattrapage/Convergence))، لكنّها لا تقدر على ذلك إذا أصيبت في رأس مالها البشري جراء وباء مثلاً. أما بارو، فقد أدخل الإنفاق العمومي المنتج أو البنية التحتية كعامل إنتاج إلى جانب رأس المال الخاص، ليستحث النمو المستديم. وقد توصل المؤلّف إلى أن للدولة حجماً اقتصادياً أمثل يتعيّن تحقيقه، حتّى تتم معظمة النمو، وبالزيادة على هذا الحدّ يدخل الإنفاق العمومي في تنافس مع الإنفاق الخاص، وهو ما من شأنه أن يبطئ النمو الاقتصادي.

من جانبهم، غروسمان، وهلبمان، وآغيون، وهويت، اعتبروا رأس المال التكنولوجي هو القوة المحركة والدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يعمل الابتكار التكنولوجي، سواء على مستوى السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، على خلق سلع جديدة أو نوعيات جديدة لسلع موجودة. ومن شأن هذا التمايز الرأسي والأفقي الذي يحدث بين السلع والخدمات المنتجة أن يدفع إلى المزيد من التوسع والابتكار، وبالتالي إلى الاستدامة غير المحدودة للنمو الاقتصادي. وقد تمّ في هذا المضمار استخدام نظرية التدمير الخلاق (Destruction créatrice)، حيث يؤدي ابتكار وسائل أو سلع أو نوعيات جديدة من طرف مستثمر معيّن إلى القضاء أو الحدّ من الريع الذي كان يجنيه المتصدّر في سوق السلعة موضع التطوير، وهكذا.

أياً كان العامل المحرّك للنمو، فإن نظريات النمو الداخلي تشترك في إعطاء الدولة مكانة رئيسيّة لتحقيق النمو، فتدخّل الدولة مطلوب وأساسي، سواء لتوفير التمويلات الضرورية للأنشطة الإنتاجية، أو للتكفل بالأنشطة التي تدخل في عداد السلع العمومية، أو لحماية الملكية الفكرية وضمان شروط المنافسة أو الحدّ من الأنشطة الضارة، كتلك المتعلّقة بالتلوث البيئي. كما أنَّ هذه النظريات، باعتمادها على عوامل قابلة للتراكم، خلاف رأس المال المادي، تدخل متغيّرات كانت إلى حدّ قريب عامل تمييز بين النمو والتنمية.

لقد مثلت نظريات النمو الحديثة إطاراً نظرياً مهماً لمعرفة الآثار المترتبة على استخدام

(١٠) Philippe Aghion and Peter Howitt, «A Model of Growth Creative Destruction,» *Econometrica*, vol. 60, no. 2 (1992), pp. 323-351.

(١١) Hirofumi Uzawa, «Note on Uzawa's Two-Sector Model of Economic Growth,» *Review of Economic Studies*, vol. 24, no. 78 (1961), pp. 40-47.

أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة. ولأنها تبوّىء الدولة مكانة مركزية في البنيات المعمارية لنماذجها، وتولي أهمية خاصة للاستخدام الأمثل للموارد، فإن الأخذ بهذه الأسباب (تراكم رأس المال المادي والبشري، وتقسيم العمل، والابتكار التكنولوجي، والبنية التحتية، وتدخل الدولة) كفيل بتحقيق التنمية المعتمدة على الذات، وخاصة الذات الجماعية التي تمكّن من استغلال مفاعيل اقتصادات كبيرة الحجم.

٢ ـ التنمية المعتمدة على الذات والعولمة

تمثل العولمة تحدياً حقيقياً لجميع دول العالم، المتقدمة منها والمتخلّفة، حيث أدى تعميق عملية تدويل الإنتاج، والتدفق السريع لرؤوس الأموال، إلى مخاطر كبيرة، لا قبل لهذه الدول على مواجهة آثارها منفردة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار هشاشة اقتصادات معظم هذه الدول، وما تعيشه من فقر وجوع وبطالة وتدهور بيئي غير مسبوق، وضعف في البنيات الإنتاجية، وعدم تنوّعها وعجزها عن امتصاص الصدمات. والأخطر من هذا كلّه أن تنامي هذه الظاهرة، التي تطبعها المنافسة الشرسة، قد يؤدي إلى تسجيل تراجع ونكوص إلى الوراء في مسار التقدّم الذي تمّ قطعه في الفترات السابقة.

ولئن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق، إلا أنّها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل، لما تتيحه لمختلف الدول من فرص كثيرة للاستثمار، وتدنية التكاليف، وتشجيع الابتكار، وتنمية المعارف. بيد أن انتهاز هذه الفرص واستغلالها الاستغلال الأمثل، يظلّ رهين استجابة هذه الدول للتحديات الجديدة، وقدرتها على بناء هياكل، وخلق ظروف قابلة للتأقلم الإيجابي. وقد تفطّنت العديد من الدول إلى هذه الحقيقة مبكراً، فدخلت في تجمّعات إقليمية على شكل مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو اتحادات نقدية واقتصادية (النافتا ـ المركوزير ـ الآسيان ـ الاتحاد الأوروبي... الخ). ومن شأن هذه التجمّعات أن تعمل على تنسيق السياسات، وتعزيز فرص التكامل، وتجنّب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظّمة التجارة العالمية. ولا يخفى ما تعنيه هذه التجمّعات الجهوية من ضرورة الاعتماد الجماعي على الذات لمواجهة هذا الانفلات، وغياب الضوابط على مستوى الأسواق العالمية. ولكيلا يكون هذا التجمّع أو التكتل على حساب البعض دون البعض الآخر، يتعيّن على كلّ دولة من الدول الأعضاء الأخذ بأسباب التنمية المعتمدة على الذات، وذلك بحشد الموارد الذاتية، وتوجيهها إلى خدمة الأهداف النابعة من المصلحة العليا للدولة، وخلق شراكة متوازنة ومزدوجة: داخلية بين الدولة والقطاع الخاص، وخارجية بين وكلاء الاقتصاد الوطني ونظرائهم في الدول الداخلة في اتفاقيات الشراكة، ويُضاف إلى هذا الأمر تصيّد الفرص الثمينة التي توفرها العولمة لتعظيم المنافع، والحدّ من الخسائر. ولعل الاقتصاد المعرفي، وأنظمة المعلومات، وتكنولوجيا البيئة، هي من ضمن تلك المجالات ذات المستقبل الواعد في ظلّ العولمة.

إن بعث تنمية حقيقية معتمدة على الذات يظلّ حجر الزاوية في معركة «البقاء» التي تخوضها الدول اليوم في ظلّ المتغيّرات الدولية الجديدة. وقد تبيّن أن العديد من الدول يعتمد التمشي نفسه، وإن لم يستخدم المصطلح نفسه، «إذ لا عبرة بالألفاظ إذا فهمت المقاصد». وتتأكد أهمية هذا الخيار التنموي بالنسبة إلى الدول النامية التي ذاقت مرارة الاعتماد على الخارج في صياغة

برامجها التنموية، وفي تمويلها. فلم يؤد الدعم الخارجي إلا إلى المزيد من الحاجة إلى الدعم، وربما تعطلت الكثير من المشاريع الوطنية لعدم اندراجها في صلب اهتمامات المموّلين الأجانب، كما أنَّ اعتماد وصفات جاهزة لا تنطلق من تشخيص الواقع المحلي، لم تفشل فقط في حلّ المشاكل المطروحة لهذه الدول، وإنما زادتها تعقيداً.

اليوم، وقد زالت الكثير من القيود والمخاوف التي أنتجتها الحقب السالفة، ولم يعد التمييز بين الاستقلال والتبعية وارداً على الأقل بمفهومه السابق، ولم تعد المساعدات، رغم ما يشوبها من شوائب، متاحة، حيث انشغل المموّلون بأنفسهم، وأصبحوا بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بحاجة إلى من يساعدهم للخروج من عنق الزجاجة؛ نظراً إلى هذه التغيّرات الجوهرية، لم تعد التنمية المستقلة، بمفهومها الذي أوردناه آنفاً، خياراً، وإنما ضرورة تمليها الظروف، وتقتضيها تطلعات المواطنين، لتحقيق مستوى مقبول من الحياة الكريمة.

ولكي تتحقق هذه التنمية، لا بدّ من أن يكون تدخّل الدولة مدروساً بشكل يعزّز تراكم رأس المال البشري والمادي، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع المبادرة الفردية، وتعزيز السلم الاجتماعي، وحماية الحريات والعدالة في توزيع ثمار النمو، وحماية الوسط الطبيعي، وخلق ظروف مناسبة للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي. يتوازى مع هذا التوجّه ويعزّزه التكامل الإقليمي والقومي، والدخول في شراكات من شأنها أن تكون رافداً للعمل الوطني وعامل دفع له. وتتأكد أهمية هذا التكامل أكثر فأكثر بالنسبة إلى الدول ذات الاقتصادات الصغيرة والمتخلّفة، نظراً إلى عدم قدرتها على الدخول في المنافسة الدولية، وضعف وزنها في التبادل الدولي. وقد بيّن رومير وريفيرا باتيز[١٢] أهمية التبادل على المستوى العالمي، خصوصاً بالنسبة إلى الدول التي راكمت مستوى معتبراً من رأس المال البشري.

خاتمة

تناولنا في هذه الورقة مفهوم التنمية المعتمدة على الذات، والسياقات التي مرّ بها مركّزين على مرحلتين مهمتين، هما: مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد هذه الحرب، أو مرحلة العولمة.

وقد بيّنا أنّه في المرحلة الأولى عانت هذه الاستراتيجيا التنموية الكثير من الكوابح والعراقيل التي حالت دون قيامها في العديد من الدول التي كانت بصدد انتهاج مثل هذا الخيار، فقد عمل الاستقطاب الحادّ بين المعسكرين الغربي والشرقي على التقليل من شأن أي فكر سياسي أو اقتصادي مستقلّ، حتّى وإن لم يكن على النقيض من الفكر السائد في المعسكريْن، كما ساهم التدخل الأجنبي بمختلف أشكاله في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، وتسيير الموارد الطبيعية للدول المستقلة، في خلق مراكز نفوذ عملت على سدّ الباب أمام أي خيار تنموي مستقلّ لا يخدم مصالحها، ولا مصالح الدول التي خلقتها.

(١٢) Luis A. Rivera-Batiz and Paul M. Romer, «Economic Integration and Endogenous Growth,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 106, no. 2 (1991), pp. 531-555.

لقد أدت أيضاً ضبابية مفهوم الاعتماد على الذات أو الاستقلال، وعدم القدرة على ترجمته على أرض الواقع وحساسيته لخصوصيات كلّ دولة على حدة، دوراً كبيراً في حجب هذه النظرية عن ميدان التطبيق والممارسة.

بيد أن الشبكة العنكبوتية التي نسجتها العولمة حول العالم غيّرت المفاهيم، وخلقت وضعيات جديدة مختلفة تماماً، تغيّبت فيها، أو كادت، كلّ عوامل الانضباط والتضبيط التي كانت إلى حدّ قريب مردّ الجميع. وقد أدت هذه الوضعية إلى المناداة بحلول بديلة ذات وجه إنساني، غير قانون البقاء للأقوى الذي يحكم منطق العولمة الجديد.

وأياً كانت وجاهة التحليلات النقدية للعولمة، فإنها أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن القفز عليه، وإنما يلزم التعاطي معه بشكل يلطّف من آثاره السلبية، ويعظّم من المكاسب التي يتيحها. لذا، كانت الدعوة إلى اعتماد استراتيجيا للتنمية معتمدة على الذات أمراً وارداً، شرط أن تستفيد من إخفاقات الماضي، وتتكيّف مع تحديات الحاضر والمستقبل، إن لم تتغلّب عليها. ولكي تحقق ذلك، بيّنا أن نظريات النمو الداخلي يمكن اعتبارها تجسيداً أميناً لمقوّمات هذه الاستراتيجيا التنموية، سواء تعلّق الأمر بتدخل الدولة، أو تعبئة الموارد، أو الدخول عن وعي ودراسة في شراكات مفيدة ■

مراجع إضافية

البلاوي، حازم. **دور الدولة في الاقتصاد**. القاهرة: دار الشروق والهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

ـــــ . **على أبواب عصر جديد**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧.

السمالوطي، إقبال الأمير. **التنمية الاجتماعية**. القاهرة: دار وهدان للطباعة، ١٩٩٢.

عبد الله، إسماعيل صبري. **في التنمية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

العيسوي، إبراهيم. **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

ـــــ . **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة. آليات التبعية في الوطن العربي)

فتح الله، سعد حسين. **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧)

Guillaumont, Patrick. *Economie du développement*. Paris: Presses Universitaire de France, 1985. (Collection Themis)

Montalieu, Thierry. *Economie du développement*. Paris: Bréal, 2001. (Collection Amphi Economie)

Rapports sur le développement dans le monde. Washington, DC: Banque Mondiale, [s. d.].